

102055 - السحب ببطاقة الائتمان مقابل دفع 700 درهم أجرة كل ثلاثة أشهر

السؤال

هناك بنك عرض علي كريedit كارد بقيمة عشرون ألف درهم أقوم بسحبها من الصراف على أربع دفعات أي كل دفعه أقصى شيء خمسة آلاف ويقوم بأخذ أجور عن كل سحب تسعون درهم وهذه الأجور ثابتة سواء سحبت خمسة آلاف أو خمسة وأربعين ألفاً وإن البنك يستقطع مني تسعين درهماً بالإضافة إلى أن البنك يستقطع مني كل ثلاثة شهور سبعمائة درهم وهو يسميها أجوراً وأخبروني أنني إذا التزمت بالتسديد بالأوقات المحددة فإن البنك سيقوم بإعطائي بعض المبالغ كهدايا عن التزامي معهم ولم يذكر قيمة المبالغ وقالوا إن البنك في حينها يحددها ونحن لا نذكرها حتى لا يكون في التعامل شبهة من الربا.

الإجابة المفصلة

لا يجوز التعامل بهذه البطاقة؛ لقيامها على الربا، وهو القرض الذي يجر نفعاً للمقرض وذلك أنك تقرض 20 ألف درهم، لتردها مع زيادة وهي 700 درهم كل ثلاثة أشهر، مما اسموه أجوراً، ولا وجه له، فكل درهم تأخذه الشركة صاحبة البطاقة زيادة على التكلفة الفعلية، فهو ربا، ولاشك أن التكلفة الفعلية لا تصل بحال إلى هذا المبلغ الكبير كل ثلاثة أشهر.

والمقصود أن هذا تحايل على الربا، وتسمية للأمور بغير أسمائها الحقيقة، والواجب الحذر من ذلك، وعدم الدخول في هذه المعاملة.

قال الدكتور محمد العصيمي حفظه الله في إحدى البطاقات المشابهة: "إذا كانت كما ذكر السائل فهي محرمة. وأعرف عنها أيضاً أن البنك يأخذ رسمها شهرياً على العميل تحت مسمى الرسوم. ولا شك أن الرسوم على البطاقات التي تقدم الإقراض لا بد أن تكون حسب التكلفة الفعلية على المُصدِّر وهو البنك، ولا يجوز له الاسترباح من تلك الرسوم، لأن القرض المقدم بالبطاقة سيكون قرضاً ربوياً متى ما أخذ البنك رسمها إدارياً أكثر من التكلفة الفعلية" انتهى من موقع [الشيخ](#)

نسأل الله لنا ولد التوفيق والسداد.
والله أعلم.